

رغم الجهود المبذولة للتعاون العربي للنهوض بمستوى التعليم العالي والارتقاء به نورد آخر مشاريع التعاون بين الجامعات العربية (جودة التعليم في الدولة العربية) لي طرح الأفكار والرؤى الجديدة، في ظل الجهود المبذولة لمواجهة التحديات أبرزها:

- تحدي التحول إلى عصر العولمة والاقتصاد الحر.
- التدفق غير المسبوق لرؤوس الأموال والسلع في ظل العولمة.
- التحدي العلمي والتكنولوجي لأن ثورة الاتصال والمعلومات وتغير أنماط التكنولوجيا يحتاج إلى وقفه خاصة أمام سياسة التعليم العالي ونظامه ومحتواه.
- تدعيم البنية الأساسية للتكنولوجيا وتزويدها بالأجهزة التكنولوجية والكمبيوترات والاتصالات بشبكات الإنترنت وإدخال التكنولوجيا لكافة المدارس.
- الفجوة الرقمية، فنصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت ٥%.
- الفجوة المعرفية أكبر من الرقمية لأنها تؤثر سلباً على الجهود المبذولة لمواجهة التحديات مثل:

E تقرير التنمية المستدامة.

E حماية البيئة.

E تحدي النمو السكاني المتزايد، ويتم مواجهة هذه التحديات من خلال السعي إلى وضع معايير أفضل تحقق الجودة لمخرجات التعليم بحيث تكون الغاية الثلاثية للتربية: تنمية شخصية الإنسان لخدمة مجتمعية ودعم ثقافته الوطنية والإسهام في ثقافة عالمية قوامها السلام والحوار والمشاركة.

فجوة المعرفة

شهدت الأونة الأخيرة تصارعاً في المعرفة وانعكس ذلك على الدول مما خلق فجوة معرفية وتكنولوجية ورقمية بين الشعوب التي استوعبت المعرفة واستخدماتها وبين الدول التي لم تستطع أن تواكب هذا التطور، ويزيد من خطورة هذا الموقف الانفتاح العالمي بين المجتمعات المختلفة والتكتلات الاقتصادية الجديدة وإن المجال الذي يقوم بإنتاج المعرفة هو الجامعات، لهذا الأمر لا بد أن تخضع الجامعات العربية لمعايير الجودة التي تستطيع أن تؤثر على التنافس والتنمية الشاملة. وحتى يكون هناك شفافية ونشر للحقيقة نجد أن هناك معضلات لا بد من تجاوزها وهي:

الأولى: هل نعلن الحقيقة أم لا المواطن العربي له الحق في المعرفة ونحن لدينا مشكلة الإقناع التي تحتاج لوقت وجهد كبيرين.

الثانية: المعايير العالمية في التعليم والارتباط بها لا يغير من حقنا في وضع المناهج المناسبة.

الثالثة: ما هي المعايير التي سنقيس عليها جودة التعليم في هذه المؤسسات فهل لدينا القوة البشرية والعقول القادرة على أن تصدر معايير قومية للتعليم في كل مراحلها.

الرابعة: تبعية هيئة ضمان الجودة لاعتماد مبدأ الأمر (التعليم العالي) وهو أمر مرفوض من الناحية الفلسفية لأن مقدم الخدمة لا يجب أن يكون هو معيارها ومرآيتها في نفس الوقت.

الخامسة: هل تخضع جميع المؤسسات إلى معايير الجودة.

السادسة: تخوف بعض الأفراد من فكرة أن هناك من سيأتي ليقومهم خاصة أعضاء هيئة التدريس وهو ما جعلهم يستفيدون من بقاء الأمر كما هو.

والخوف من التقييم مرتبط بالجدل فلا يمكن إسراء قواعد جديدة في أي مجتمع دون تشابك بين هيئة ضمان الجودة بين الدول العربية لخلق منظومة عربية متكاملة ومتشابهة حتى تأخذ المؤسسات التعليمية فرصتها لإبراز جهودها الذاتية.

دور منشود

لضمان قيام هيئات الاعتماد الوطنية والإقليمية بالدور المرتجى منها ينبغي أخذ الموجهات في الحسبان:

- إعطاء المرونة الكافية للهيئات والمؤسسات.
- توفير الاستقلالية المناسبة لها.
- دعم التأسيس وتوفير التجهيزات الأساسية للتدريب الموجه والاستشارات الفنية والمهنية لوضع منظومة التقييم

- موضع التنفيذ المستدام.
- توفير الحماية المؤسسية والقانونية.
- التعاون المستمر وتبادل الخبرات والمهارات الفنية بين المؤسسات التعليمية والتدريبية والهيئات الوطنية والإقليمية والعالمية وتشبيكها عبر منظومة التشبيك الإلكتروني العالمي.
- ولوج القطاع الخاص في منظومة التقييم والاعتماد.
- توفير الدلائل الإرشادية لإجراء التقييم وإعداد التقارير وتحديد المنهجية وأساليب التقييم والاعتمادية.
- توفير الدعم المالي لتمكين هيئة الاعتماد والجودة من تحديد رسوم مناسبة للترخيص والاعتماد والتقييم.
- فتح آفاق البحث العلمي حول مسائل ضمان الجودة والاعتمادية للتعليم في القطاعين العام والخاص.
- الأبعاد التشريعية والإدارية والفنية للاعتماد... والبحث العلمي يعاني من عدة معوقات مثل:
 - E غياب التنظيم الإداري والإطار البشري الكفيلين بتحديد المشاكل البحثية وحجمها.
 - E محدودية تحويل البحوث لاعتمادها على تمويل الدولة والذي عادة يوظف للصرف على الشؤون الإدارية والبحث غير التنموي.
 - E عدم وجود سياسة بحثية عامة لها استراتيجيتها.
 - E غياب الجو العلمي المناسب والحرية والطمأنينة وتوفير سبل العيش الكريم لتحفيز الباحث على العمل.
 - E هجرة العقول البحثية بسبب الظروف (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).
 - E وجود عوامل طاردة ومثبطة للكفاءات.
 - E ضعف التجهيزات والمعدات والمعينات البحثية.
 - E قلة الأطر الفنية المساعدة واختلال النسبة بين أعداد الباحثين والفنيين وغياب الأطر القيادية المؤهلة.
 - E ضعف اهتمام صناعات القرار والسياسة بقضايا البحث العلمي وأثره في بناء الأمة والمجتمع.
 - E عدم الاستفادة من مخرجات البحث ونتائجه.
 - E عدم مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأبحاث.

وفي الجمهورية اليمنية تتواصل الجهود بتوفير الموارد المالية (الدعم المحلي والخارجي) لإنشاء شبكة المعلومات الوطنية للتعليم العالي والتي تشمل شبكة المعلومات على المستوى الوطني وشبكة المعلومات للجامعات الحكومية وكلليات المجتمع (٣)، التي اكتملت تصميماتها بتمويل من الحكومة، ويتوقع أن يصل تكاليف إنشاء البنية التحتية، والتدريب والتشغيل الكامل لمدة أربع سنوات حوالي ٢٠ مليون يورو.

[أعلى الصفحة](#)